جامعة الأنبار
مركز الدراسات الاستراتيجية
thamer.ali@uoanbar.edu.iq

مستقبل التنمية الصناعية في العراق في ضوء نفاذ موارد الطاقة غير المتجددة

ثامر علي خلف شلال
Thamer ali Khalaf shalal

الملخص

لا شك أن القطاع الصناعي يعتبر أحد أهم القطاعات الاقتصادية في تعزيز الأسس المادية لأي اقتصاد، فهو الركيزة الأساسية في تنمية ونمو الناتج المحلي لمختلف اقتصاديات دول العالم، وتزداد أهمية القطاع الصناعي بصورة خاصة في العراق، نظرًا لكون قطاع النفط و أنشطته الاستخراجية والتحويلية تمثل أهم أنشطة وفعاليات هذا القطاع وأن دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن تكون من الأهداف الأساسية لأي سياسة تنموية شاملة.

ومع احتلال القطاع الاقتصادي لموقعًا هامًا للنشاطات الاقتصادية في كافة الدول، إذ أنه يلعب دورًا خاصًا في عملية التنمية الاقتصادية وفي تطوير قطاعات الاقتصاد الأخرى، فإنه في العراق ما زال دوره ضعيفًا وضئيلًا في الاقتصاد العراقي، بل يمكن القول بأنه القطاع الصناعي في العراق وعلى أهميته، يعاني من و اقع متردٍ بحيث أصبح يمثل عائقًا على الاقتصاد العراقي بسبب الاختلالات الهيكلية نتيجة السياسات الاقتصادية الخاطئة التي أدت لفشل وضع أي استراتيجيات ناجحة في الماضي القريب والبعيد لتحقيق أي تنمية صناعية.

والعراق يعتمد على النفط كمورد طاقة غير متجدد، يمثل 95% من حجم موازنته، ويمثل القطاع الصناعي في حجم الموازنة ما لا يتخطِ 1% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يستدعي أن يكون هناك استراتيجية تنموية وطنية في هذا القطاع الهام والرئيسي لأي اقتصاد وطني يسعى لتحقيق اقتصادية حقيقية.

وسنتناول في هذا البحث موضوع التنمية الصناعية في العراق، من خلال بيان و اقع القطاع الصناعي في العراق، ومستقبله في ظل الاعتماد المفرط على موارد الطاقة غير المتجددة في مطلبين على التفصيل الآتي:

المبحث الأول: و اقع القطاع الصناعي في العراق.

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الصناعية في العراق.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي – استراتيجية التنمية الصناعية

Abstract

There is no doubt that the industrial sector is considered one of the most important economic sectors in strengthening the material foundations of any economy. It is the basic pillar in the development

and growth of the domestic product of various economies of the world. The importance of the industrial sector is increasing in particular in Iraq, given that the oil sector and its extractive and transformational activities represent the most important activities and activities. This sector and that supporting the industrial sector and upgrading the level of existing industries must be among .the basic goals of any comprehensive development policy

Although the economic sector occupies an important position in economic activities in all countries, as it plays a special role in the process of economic development and in developing other sectors of the economy, in Iraq its role is still weak and insignificant in the Iraqi economy. Rather, it can be said that it is the industrial sector in Iraq, despite its importance. It suffers from a deteriorating reality that has become an obstacle to the Iraqi economy due to structural imbalances as a result of wrong economic policies that led to the failure of developing any successful strategies in the near .and distant past to achieve any industrial development

Iraq depends on oil as a non-renewable energy resource, representing 95% of the size of its budget, and the industrial sector represents in the size of the budget no more than 1% of the total GDP, which requires that there be a national development strategy in this important and main sector for any .national economy. Striving to achieve a real economy

In this research, we will address the issue of industrial development in Iraq, by explaining the reality of the industrial sector in Iraq, and its future in light of excessive reliance on non-renewable energy :resources, in two demands in the following detail

.The first section: The reality of the industrial sector in Iraq

The second section: industrial development strategies in Iraq.s

المقدمة

تمثل الصناعة أحد أهم القطاعات الاقتصادية في تعزيز أي اقتصاد وطني، فهو يعد ركيزة أساسية في تنمية ونمو الناتج المحلي لمختلف اقتصاديات دول العالم، وتزداد أهمية القطاع الصناعي في العراق كون قطاع النفط و أنشطته الاستخراجية والتحويلية تمثل أهم أنشطة وفعاليات هذا القطاع وأن دعم القطاع الصناعي والارتقاء بمستوى الصناعات الموجودة يجب أن تكون من الأهداف الأساسية لأي سياسة تنموية شاملة، نظرًا لما تؤديه الصناعة من دور مؤثر في زيادة الصادرات الوطنية وتقليل الاستيرادات، فضلًا عن دوره في استيعاب الأعداد الهائلة من الأيدي العاملة وقدرتها على تحقيق التقدم التكنولوجي، وتعاني الصناعة في العراق كثيرًا من المشكلات والمعوقات التي سببت انخفاضًا شديدًا في الأداء الاقتصادي من أبرزها توقف معظم خطوط الإنتاج، وتقادم التكنولوجيا المستخدمة فيها، وتدمير البنى التحتية الصناعية كالكهرباء والماء ووسائل النقل وغيرها، وضعف السوق المحلية، وتدهور الوضع المعاشي للمستهلكين، و اتباع سياسة الإغراق السلعي، بالإضافة إلى المشكلات التمويلية و انخفاض الأداء الاقتصادي وعدم تو افر البيئة السياسية المستقرة، فضلًا عن المشاكل التشريعية والقانونية وعدم وجود رؤية وخطة استر اتيجية خاصة بالتنمية الصناعية، تلاءم ظروف المجتمع والاقتصاد العراقي.

وفي هذا البحث، سنحاول أن نتعرف على و اقع القطاع الصناعي في العراق وأهم مشكلاته، ونتائجه، واستر اتيجية التنمية الصناعية في العراق، من خلال مطلبين ووفقًا للمحددات الآتية:

أولًا: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في عدم قدرة القطاع الصناعي في العراق على مواكبة الأهداف المحددة له، وذلك رغم توافر المستلزمات المادية والبشرية اللازمة للعملية الإنتاجية، وهو ما يدفعنا لمحاولة البحث عن حلول لهذه المشكلة، حيث يعتمد الاقتصاد العراقي على العوائد النفطية بشكل أساسي في تمويل الموازنة العامة، حيث تصل نسبة التمويل إلى 95% من هذه العوائد، وتمثل مساهمة القطاع الصناعي مساهمة ضعيفة للغاية في الأداء الاقتصادي.

ثانيًا: أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث من خلال أهمية الدور الذي يمكن أن يساهم به القطاع الصناعي في الاقتصاد بصفة عامة، وفي العراق بصفة خاصة، إذ أن الدولة العراقية تعتمد اعتماد كبير على النفط وإيراداته، ويسهم القطاع الصناعي بنسبة ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي في الوقت الذي يمكن أن تلعب الصناعة دورًا كبيرًا في الناتج المحلي الإجمالي وتمويل الموازنة العامة والقضاء على البطالة وتقليل الاستيراد، ومن ثم زيادة النشاط الاقتصادي بصفة عامة، ولذلك فإن موضوع مستقبل التنمية الصناعية في العراق يكتسب أهميته من الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الصناعي في تحقيق التنمية والتقدم الاقتصادي الوطني.

ثالثًا: منهج البحث:

نتناول في هذا البحث موضوع التنمية الصناعية من خلال المنهج التحليلي وذلك للوقوف على واقع القطاع الصناعي في العراق وتحليل الإحصاءات والبيانات ومن ثم الوقوف على مستقبل التنمية الصناعية في العراق في المراحل المقبلة.

رابعًا: فرضية البحث:

إن القطاع الصناعي في العراق يعاني من تدهور واضح وتدني في مستوى الإنتاجية، ما جعل مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ضعيف، وما زال هذا التدهور مستمر، وما زال القطاع يعاني من غياب استراتيجية وسياسة تنموية واضحة للنهوض بواقع الاقتصاد العراقي.

خامسًا: خطة البحث:

نتناول هذا البحث في مطلبين، نخصص أولهما لواقع القطاع الصناعي في العراق، ثم نخصص المبحث الثاني لبيان مستقبل التنمية الصناعية في ظل استراتيجيات العراق:

المبحث الأول: واقع القطاع الصناعي في العراق.

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الصناعية في العراق.

المبحث الأول : واقع القطاع الصناعي في العراق

تمهيد:

إن التصنيع هو عملية يتبعها تغير في تركيب الهيكل الاقتصادي للدول، ومؤشر إلى نسبة الزيادة في الدخل الوطني، الناشئة عن القطاع الصناعي إن عملية التصنيع لا تعني مجرد نشاط اقتصادي بحت، فهو أكبر من ذلك بكثير فعملية التصنيع بمعناها الواسع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، فالتصنيع يلزمه المزيد من التخصص في اقتصاديات الإنتاج بحيث يتماشى مع متطلبات الأسواق العالمية والمحلية وزيادة ما يضيفه الإنتاج الصناعي لمجموع الدخل القومي، ورفع قدرته على استيعاب القدر الأكبر من المصادر المتاحة مثل المواد الأولية والطاقة البشرية، كما أن التصنيع يقتضي استخدام معطيات العلم والتكنولوجيا والإنتاج الصناعي، وهو ما يؤدي إلى انتاج متطور واستخدام التكنولوجيا الحديثة، كما يتطلب استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة وتنظيم عمليات الإنتاج، بما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وارتفاع الجودة وانتشار الأسلوب الصناعي إلى باقي الأنشطة الاقتصادية، حيث يعتبر تحولًا اجتماعيًا كبيرًا نحو المجتمع الحضري(1).

وسنعرض في هذا المطلب، لو اقع القطاع الصناعي في العراق، من خلال بيان أهمية الصناعة في العراق، و أنواعها، ثم بيان و اقع القطاع الصناعي من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: الصناعة العر اقية و أنواعها.

ثانيًا: مؤشرات القطاع الصناعي العراقي.

أولًا: الصناعة العراقية وأنواعها

1 -: الصناعة العراقية وواقعها:

يعاني القطاع الصناعي العراقي من مشكلات عديدة نتيجة ما شهده العراق من تخلف لحق بالاقتصاد العراقي عمومًا في العقود السابقة على الاحتلال الأمريكي، وكنتيجة للحصار الاقتصادي الذي تمت محاصرة العراق به، وذلك برغم بداية هذا القطاع وتطوره منذ الخمسينات وتطويره مطلع السبعينات، لا سيما في المنشآت الصناعية الاستر اتيجية، وو اقع الأمر فإن هذا القطاع لا يزال عانى كثيرًا من الخسائر والفساد الإداري الذي نتج عن الحصار من ناحية، ومن جراء الحروب التي خاضها العراق في أواخر القرن الماضي من ناحية أخرى(2) ، وبعد عام 2003 بقي القطاع الصناعي يعاني من التراجع والتردي في جميع مفاصله وبشكل شبه تام لجميع المنشآت الصناعية الكبيرة والصغيرة والقطاعين الحكومي والخاص، حيث تم تدمير البنى التحتية للقطاع الصناعي وتوقفت معظم المنشآت الصناعية الاستر اتيجية، وهو ما أدى إلى تراجع معدلات النمو بشكل كبير حيث توقفت أكثر من 192 منشأة صناعية عن العمل كانت تسهم بصورة كلية أو جزئية في عملية التنمية الاقتصادية وتلبي بشكل أو بآخر احتياجات الطلب المحلي(3).

وقد أدت هذه الظروف لانخفاض مساهمة القطاع الصناعي إلى 5% بعد عام 2003، وذلك بنسبة كبيرة عما كانت عليه في عقود الثمانينات مثلًا إذ قد تتراوح حينها بين 10% و14% (4)، فقد جاءت الحرب العر اقية الإير انية وحرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية وصولاً إلى الحرب الأخيرة عام 2003 لتقضي على أكثر80% من الصناعات العر اقية وعمل النسبة الباقية منها30% فقط من طاقتها الإنتاجية، بحيث أصبحت نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج الإجمالي تقل عن 10% وبات العراق في المرحلة الأخيرة من بين بلدان المشرق العربي(5).

ويعبر الجدول رقم (1) عن مؤشرات التراجع الصناعي لعدد المنشآت الصناعية في العراق للفترة (1969-2018) فبينما كان عدد هذه المنشآت 1498 منشأة عام 1983 وبمعدل نمو بلغ 1.3% فإنه تراجع إلى 535 منشأة عام 1996 وبمعدل نمو سالب 7,6- %، وتراجع إلى 526 منشأة عام 2010 وبمعدل - 0,1؛ في حين زادت نسبة هذه المنشآت في الأعوام الأخيرة، فبلغت عام 2014 نحو 609 منشأة، وفي عام 2015 نحو 621 ثم انخفضت بنسبة لا تتعدي 2% فبلغت نحو 585 منشأة عام 2016، ثم انخفضت إلى 574 منشأة عام 2017، وعادت للنمو عام 2018 بنحو 600 منشأة ، وبنسبة نمو بلغت 0.08%.

جدول رقم (1) مؤشرات التراجع الصناعي لعدد المنشآت الصناعية الكبيرة في العراق (1969 :2018)

السنة	عدد المنشآت	معدل النمو %
1969	1248	-
1983	1498	1.3
1996	535	7.6-
2010	226	0.1-
2014	616	1.7
2015	600	0.02-
2016	566	0.05-
2017	551	0.018-
2018	600	0.08

مصدر البيانات: إحصاء المنشآت الصناعية الكبيرة (التراكمي) لعام 2017، مديرية الإحصاء الصناعي، 2017، ص4.

2 - أنواع الصناعة في العراق:

تتمثل الصناعة في العراق في نوعان رئيسيان هما:

أ- الصناعة التحويلية:

وتعد الصناعات التحويلية الأساس الذي يعتمد عليه أي تطوراقتصادي لكونه النشاط الذي يسهم في توفيرالآلات والمعدات والأجهزة لجميع القطاعات الاقتصادية ويحولها إلى قطاعات حديثة، ولذلك فإن أي بناء اقتصادي لابد له من قاعدة من الصناعات التحويلية تغذيه بحاجته إلى الآلات والأجهزة الحديثة والمتغيرة لمواكبة متطلبات العصر وتقدمه، بالإضافة إلى توفير السلع الاستهلاكية(6)، وفي العراق تتمثل الصناعات التحويلية في سبعة أصناف تابعة لوزارة الصناعة والمعادن العر اقية، وهي(7):

- الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والأسمدة: وتضم نحو 17 شركة، وهذه الصناعات هي في الغالب صناعات منافسة وذات قيمة مضافة جيدة، ويمكن للقطاع الخاص أن يسهم فيها بشكل فعال، وتتطلب كذلك تكنولوجيا ومعرفة لإقامة مصانع إضافية لسد الحاجة المحلية من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإمكانية المشاركة مع الشركات العالمية والشر اكة بين القطاعين العام والخاص المحلي والأجنبي.

- الصناعات الهندسية: وتضمن 27 شركة وهي صناعات ضرورية لتنمية وتطويروتوسيع البنى التحتية في الاقتصاد العراقي، و إقامة المشروعات الكبرى فيه، ومحركًا هامًا لنشأة الصناعات الصغيرة والمتوسطة وخلق أعمال جديدة تتولى التغذية الأمامية والخلفية لهذه الصناعات لتعظيم سلاسل القيمة وتغطية طلب الأسواق(8).

- بالإضافة إلى ما سبق، هناك صناعات إنشائية، وصناعات دو ائية، وصناعات نسيجية وغذائية، وخدمات صناعية.

ب- الصناعات الاستخراجية:

ويقصد بها الصناعات التي تقوم على استخراج الخامات والوقود من باطن الأرض، أو المنتجات الزراعية من فوق الأرض، ويعيش نحو 3.5 مليار شخص في دول غنية بالنفط أو الغاز أو المعادن على هذه الصناعة، وتسهم الصناعات الاستخراجية في الدول النفطية بعائدات كبيرة تسهم بشكل كبيرفي الحد من الفقروتعزيز الرخاء المشترك، كما أنها تعتبر القاعدة للصناعات التحويلية في الدول العربية، ومن صور الصناعات الاستخراجية:

- قطاع الصناعات النفطية: وهي تمثل الأساس في العراق، حيث يملك العراق نحو 71 حقلًا نفطيًا، ويحتل المرتبة الر ابعة في إنتاج النفط عالميًا وفقًا لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية لعام 2018، حيث ينتج العراق نحو 4,451,516 برميل يوميًا، وذلك بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية التي تنتج نحو 15,043,000 برميل يوميًا، والسعودية التي تنتج نحو 12,000,000 برميل يوميًا، وروسيا التي تنتج نحو 10,800,00 برميل يوميًا(9).

ويعد النفط هو الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد العراقي في النشاط الصناعي وجميع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، فهو يسهم بالنسبة الأكبرفي الناتج القومي، وهو ما يمكن أن تستشفه من الجدول رقم (2) حيث يوضح نسبة مساهمة النفط في الفترة من 2010 – 2020 والذي يتضح منه أن: نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج القومي بلغت 43% عام 2010، وارتفعت إلى 54.7% عام 2011، ثم انخفضت إلى 52.4% عام 2012، ثم انخفضت إلى 47.00% عام 2013، وإلى 55% عام 2015، واستمرفي الزيادة فوصل في عام 2016 إلى 60.4%، وفي عام 2017 وصل إلى 61.5%(10)، وعام 2018 إلى 63.7% و انخفض في عام 2019 إلى 62.2% ، وهو ما يؤكد على أهمية القطاع النفطي باعتبارالمحورالأهم في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية، وتنفيذ خطط التنويع والتنمية الاقتصادية لاسيما في ظل الظروف الأمنية التي مربها العراق من مواجهة الإرهاب في السنوات الأخيرة. فهذه النسب تعكس أهمية نشاط هذا القطاع بوصفه المصدر الرئيسي لإيرادات هذه الدولة.

جدول رقم (2) نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج القومي خلال الفترة من (2010 :2020)

السنوات	إجمالي الناتج القومي	إجمالي ناتج قطاع النفط	نسبة قطاع النفط من الناتج القومي
2010	162064565.5	72905000.1	%44.99
2015	191,715,791.8	51.3 تريليون دينار	%55.5
2016	196.5 تريليون دينار	--	%62.5
2017	225.7 تريليون دينار	--	%64.0
2018	251.1 تريليون دينار	--	%63.7
2019	262.9 تريليون دينار	--	%62.2

• وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية لسنوات مختلفة، وزارة النفط، بغداد.

• وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، 2010.

• التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي أعوام، -2012 2019.

- قطاع صناعة الغاز الطبيعي: وقد بلغ احتياطي الغاز المثبتة في العراق نحو 126.7 ترليون قدم مكعب ما يضع العراق في المرتبة العاشرة عالميًا في هذا القطاع رغم عدم الاهتمام به.

- قطاع المعادن الاستخراجية الأخرى: كالفوسفات في العراق، حيث تتجاوز الاحتياطات الصناعية المتوفرة نحو عشرة ألاف مليون طن وتصل قيمة الإنتاج في أحسن الظروف إلى 2 مليون طن سنويًا(11).

ثانيًا: مؤشرات القطاع الصناعي العراقي

تعتبر الصناعة هي القاعدة المادية والتقنية الأساسية لتنمية بقية القطاعات الاقتصادية وفروع الاقتصاد القومي وخاصة قطاع الزراعة إذ لا يمكن تطور الزراعة وتصنيعها بدون تنمية الصناعة لاعتماد هذا التطور والتصنيع على منتجات صناعية أساسية كالآلات والمعدات، والتي بدونها لا يمكن تكوين بنية تحتية للاقتصاد ولا التجهيزات اللازمة لتقديم الخدمات الصحية أو التربوية أو الثقافية أو غيرها، وسنتناول في هذا الفرع مؤشرات القطاع الصناعي في العراق وبيان حالة النمو الصناعي، وذلك من خلال محاولة بيان كمية الإنتاج الصناعي في العراق في السنوات الأخيرة، وذلك من خلال المؤشرات الآتية:

1 - مساهمة القطاع الصناعي في الاقتصاد العراقي:

اتسمت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في العراق في الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض منذ عام 2003، حيث بلغت هذه النسبة عام 2000 4.1%، وفي عام 2003 4.6%، وفي عام 2008 انخفضت إلى 2.2%(12)، وفي الفترة من 2010 - 2013 وكما يتضح من خلال الجدول رقم (3) انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة بشكل كبير حيث لم تسهم الصناعات التحويلية في النتاج المحلي الإجمالي إلا بنحو 2.3، 1.8، 1.7، 2.7، على الترتيب، من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، بعدما كانت تبلغ نحو 4.5 في المتوسط في الفترة من 2000: 2003، وبقيت هذه النسبة تقريبًا مسيطرة على قطاع الصناعات التحويلية في العراق على الرغم من الاهتمام بهذا القطاع، وتخصيص النسبة الأكبر من حجم الإنفاق العام الاستثماري في العراق له(13).

فيما تراجعت هذه النسب إلى ما دون الـ 1% بداية من عام 2016 وإلى عام 2019، وذلك على الرغم من الاهتمام بالقطاع الصناعي في وزيادة الإنفاق الاستثماري في الصناعة، وما يمكن ملاحظته في هذا الصدد هو تراجع وتضاؤل نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تراجع مساهمته في بناء الاقتصاد الوطني وتنويعه في السنوات الخمس الأخيرة، وذلك على الرغم من الاهتمام بهذا القطاع وزيادة المخصصات الاستثمارية له لتبلغ نحو 80%

من المخصصات الاستثمارية ككل، ولعل ذلك يرجع للعديد من العوامل، أهمها انتشار الفساد المالي والإداري(14).

جدول رقم (3) نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (2010: 2019) بالمليار دينار

السنوات	الناتج الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي
2010	1687.5	57925.9	2.3
2011	3879.9	-	1.8
2012	4221.5	-	1.7
2013	7288.0	-	2.7
2014	2.0 تريليون دينار	173.9تريليون دينار	1.1
2015	1.5 تريليون دينار	169.6 تريليون دينار	0.8
2016	1.6 تريليون دينار	193.3 تريليون دينار	0.8
2017	--	201.5 تريليون دينار	--
2018	1,9 تريليون دينار	254.8تريليون دينار	0.7
2019	2,0 تريليون دينار	262.9تريليون دينار	0.7

المصدر: التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي، 2012، 2016.

وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات سنوات مختلفة.

2 -: القوى العاملة في الصناعة:

يوضح الجدول رقم (4) حجم القوى العاملة في القطاع الصناعي ، والتي بلغت نحو 180644 عامل عام 2005، حيث تم إغلاق عدد كبير من المنشآت الصناعية بعد عام 2003، وتسريح عدد كبير من العمال في الصناعة، وفي عام 2010 ارتفع عدد العاملين إلى 226825 عامل، وبمعدل نمو بلغ 4.6%، ويرجع ذلك لدخول العراق في تلك المرحلة عملية التنظيم السياسي والاقتصادي واستئناف الصادرات النفطية الأمر الذي انعكس على زيادة عدد العاملين في القطاع الصناعي، حيث زادت العوائد النفطية ما أدى إلى إرجاع أعداد كبيرة من العاملين في الصناعة إلى وظائفهم(15)، وفي عام 2015 شهد العراق انخفاض واضح في أعداد العاملين في الصناعة في العراق حيث وصل إلى 197716 عامل ويرجع ذلك للأحداث السياسية التي مربها العراق في تلك الفترة وما ترتب عليه من أثار انعكست على الصناعة، إلا أنه في عام 2020 زاد عدد العاملين في القطاع الصناعي مرة أخرى حيث بلغ نحو 238752عامل وبلغ معدل النمو 3.8% وذلك نتيجة الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق وزيادة صادرات النفط والتخصيصات المالية للقطاع الصناعي و إنشاء صناعات جديدة وزيادة الدعم الحكومي للصناعات المحلية.

جدول رقم (4) عدد العاملين في القطاع الصناعي في العراق سنوات (2005-2020)

السنة	عدد العاملين
2005	180644
2010	226825
2015	197716
2020	238752

- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2005-2020.

3 -: قيمة الإنتاج الصناعي في العراق:

يقصد بقيمة الإنتاج الصناعي أي ما تنتجه وحدة إنتاجية معينة في وحدة زمنية محددة، أي أنها قيمة الوحدات التي تم إنتاجها من العمليات الإنتاجية خلال مدة زمنية معينة، وهذه المنتجات في طرق قياسها بحسب طبيعة العمليات

الإنتاجية(16)، وتنمو الصناعات التحويلية محققة قيمة متزايدة لإنتاجها الصناعة، ويمكن قياسها عبر فترات زمنية من خلال معرفة مقدار الزيادة أو معدلها السنوي، أو من خلال اعتماد سنة أساس تقاس بها الزيادة السنوية(17).

ومن خلال الجدول رقم (5) يتضح أن قيمة الإنتاج الصناعي في العراق في عام 1990 بلغت نحو 4690885 مليون دينار عراقي، في حين بلغت سنة 1995 نحو 258968234 مليون دينار عراقي، وهو ارتفاع ونمو بلغ 123% إلا أنه ارتفاع غير حقيقي، و إنما مرجعه هو التضخم الناتج عن الحصار الاقتصادي في تلك الفترة، وفي عام 2000 ارتفعت قيمة الإنتاج الصناعي إلى 1141428175 مليون دينار عراقي بمعدل 34% ويرجع ذلك لزيادة أعداد المنشآت الصناعية وزيادة العمل الذي انعكس بدوره على زيادة قيمة الإنتاج الصناعي، أما في عام 2005 فشهد قيمة الإنتاج الصناعي ارتفاع ملحوظ حيث بلغ نحو 1826962948 مليون دينار عراقي، ويرجع ذلك لتحسن الوضع الاقتصادي العراقي ما انعكس على القطاع الصناعي بشكل كبير، وفي عام 2010 زادت قيمة الإنتاج الصناعي حيث بلغت 5145492348 مليون دينار عراقي ومعدل زيادة نحو 23% ، ثم ارتفعت هذه القيمة عام 2015 لتبلغ 7375415411 مليون دينار بمعدل نمو 7.1% ويرجع ذلك لارتفاع أعداد المنشآت الصناعية في عموم العراق، وخلال عام 2020 ارتفع قيمة الإنتاج الصناعي ليبلغ نحو 10806344425 مليون دينار عراقي وبمعدل نمو 7.9%.

جدول رقم (5) قيمة الإنتاج الصناعي في العراق للمدة 1990 – 2020

السنة	قيمة الإنتاج الصناعي بمليون دينار	معدل النمو %
1990	4690885	--
1995	258968234	123
2000	1141428175	34
2005	1826962948	9.8
2010	5145492348	23
2015	7375415411	7.4
2020	10806344425	7.9

المصدر: آمنة عبد الكريم هادي جلال، الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1990 – 2020 الو اقع والامكانيات، مجلة الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2023، ص228.

المبحث الثاني: استراتيجيات التنمية الصناعية في العراق

تمهيد:

إن الوقوف على استراتيجيات التنمية الصناعية في العراق يقتضي أولًا أن نتعرف على دور الصناعة في التنمية الاقتصادية، كما يقتضي كذلك التعرف على مشكلات القطاع الصناعي في العراق ومعوقاته، وأخيرًا العرض لخطط التنمية الصناعية في العراق وعوامل نجاحها وهو ما نوضحه على التفصيل الآتي:

أولًا: دور الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

ثانيًا: مشكلات القطاع الصناعي ودور استراتيجيات التنمية الصناعية في تخطيها.

أولًا: دور الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية العراق:

تكتسب الصناعات التحويلية أهمية في الدول النامية والمتقدمة، نظرًا لما بها من المزايا المتعددة التي تؤثر على غيرها من القطاعات الاقتصادية، ويجعلها تلعب دورًا أساسيًا ومحوريًا في أي عملية تنموية حقيقية، ولذلك فإن الصناعة تعد العمود الفقري للتنمية الاقتصادية ويتمثل الدور الذي يلعبه التصنيع عمومًا والصناعة التحويلية على وجه الخصوص في التنمية الاقتصادية في النقاط الآتية:

1 - المساهمة في حل مشكلة البطالة:

يلعب القطاع الصناعي دورًا هامًا في استيعاب الأيدي العاملة، خصوصًا في البلدان ذات الزيادة السكانية المستمرة، حيث يصبح القطاع الصناعي ذو أهمية كبيرة في استيعاب تلك الزيادة خصوصًا في الصناعات كثيفة العمالة، كذلك فإن نموه الصناعة غير محدود وبالتالي فهي قابلة لاستيعاب أي زيادة سكانية تحدث في المستقبل(18).

2 - : تسهم الصناعة في تنويع الاقتصاد القومي:

إن تنامي حركة التصنيع تؤدي إلى رفع درجة المرونة في الاقتصاد وتحقيق الاستقرار فيه من خلال تنويع السلع المصنعة، وعن طريق تغير التركيب السلعي للدخل القومي، وعلى إثر نمو ودعم حركة التصنيع تنخفض الأهمية النسبية لمحصول واحد كمكون للدخل القومي، وبالتالي جعل الاقتصاد القومي أكثر مرونة وقابلية على مواجهة التقلبات والضغوط الخارجية، بالإضافة إلى ذلك مساهمة المنتجات الصناعية في توفير جزء من الطلب على المنتجات الصناعية، وهو الأمر الذي يخفف العبء على موارد الدولة من النقد الأجنبي وتكون هنا أيضًا بدورها محدودة، كما يقل اعتماد المجتمع على حصيلة صادراته من السلع الأولية والمتعرضة لخطر التقلب من خلال تصنيع هذه السلع و إنتاج سلع جديدة يمكن أن تسهم في سد حاجة السوق المحلي أو التصدير للخارج أو كليهما(19).

3 - تصحيح هيكل الصادرات:

يؤدي التنوع في الأنشطة الصناعية يفسح المجال أمام تنوع هيكل الصادرات، مما يتيح فرصة تعزيز وتنويع مصادر حصيلة الدخل القومي من النقد الأجنبي عن طريق زيادة الأهمية النسبية للسلع الصناعية في الصادرات وتخفيض الأهمية النسبية للسلع الأولية المصدرة، وتتأتى أهمية قطاع الصناعة التحويلية في البلدان النامية من قدرتها على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة لدى هذه الدول، وذلك من خلال تصنيعها مما يخلق قيمة مضافة أكبر للاقتصاد الوطني، مما لو تم تصدير هذه الموارد بشكلها الأولي، والتي تكون أكثر عرضة للأزمات والتقلبات الطبيعية، وبالتالي فإن الصناعة تسهم من خلال تنويع الصادرات في توفير الفائض الاقتصادي الضروري لعملية التنمية الاقتصادية(20).

4 - زيادة الدخل القومي:

يسهم القطاع الصناعي في زيادة الدخل القومي، ويتم ذلك عن طريق حسن اختيار المشروعات الصناعية وذلك لأن فشل القطاع الصناعي لا يترتب عليه فقط ضياع الأموال المنفقة من رأس المال القومي، و إنما كذلك انخفاض معدل نمو الدخل القومي، فالقطاع الصناعي يكون عرضة في عدد من الأحيان إلى الخسارة التي يكون لها تأثير سلبي على الدخل القومي، ولكن عند الاستثمار فيه بشكل علمي ومهني قائم على أساس التخطيط الدقيق في مشروعات التنمية الصناعية، فإن ذلك يؤدي إلى رفع معدلات نمو الناتج القومي بما ينعش اقتصادات تلك البلدان(21).

5 - تصحيح العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

يمكن للصناعة أن تسهم في تصحيح العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات، من خلال تزويد السوق الداخلية بمجموعة متنوعة من السلع المحلية الصنع، وبذلك تتوفر للدولة عملات صعبة كانت تستنزف في الواردات، ومن ناحية أخرى فإن الصناعة الإنتاجية ولاسيما الصناعات الثقيلة منها تلعب دورًا مهمًا في عملية التصنيع حيث تساهم في زيادة القدرة على خلق الاستثمار، وذلك بالاعتماد على الموارد المحلية، ومن ثم تقليل الاعتماد على استيراد مكونات الاستثمار من الخارج، ومن هنا تظهر أهمية الصناعة التحويلية في معالجة العجز الحاصل في موازين مدفوعات الدول النامية، وفي موازينها التجارية وحساباتها الجارية التي تشكل عائقًا أمام تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه البلدان التي ربطت عملية التطور والتنمية الداخلية بالاعتماد على الاقتراض من الخارج ولم تأخذ بنظر الاعتبار أهمية توسيع قواعد الاعتماد على الذات ماديًا وعلميًا وتكنولوجيًا(22).

ثانيا: مشكلات القطاع الصناعي العراقي ودور استراتيجيات التنمية الصناعية في تخطيها:

يؤثر النظام الاقتصادي العالمي تأثيرًا كبيرًا على التقدم الصناعي في الدول النامية، ويكون ذلك من خلال طريقتين مباشرة وغير مباشرة، أما الطريقة المباشرة فتكون عن طريق الممارسات التجارية للدول المتقدمة، ولاسيما أسلوب

حماية منتجاتها عن طريق فرض التعريفات الجمركية، مما يؤثر سلبًا على مستقبل التصنيع بالدول النامية، والشركات متعددة الجنسيات الكبيرة التي تلعب دورًا كبيرًا في التنمية الصناعية في الدول النامية لأن لهذه الشركات من القوة ما يمكنها من التأثير على السياسات الاقتصادية للدول النامية، وذلك عن طريق الاتفاقيات السياسية، أو عن طريق ممارسة الضغوطات من قبل الدول التابعة لها، وإما بطريقة غير مباشرة من خلال المعونات والاتفاقيات التجارية، والقروض الأجنبية التي تفيد اقتصادات الدول النامية إلا أن زيادتها زيادة باهظة يؤدي إلى آثار عكسية على عملية التصنيع حيث تتراجع مؤشرات الدول بسبب عجزها عن سداد أعباء الديون(23)، ولكن هل يعني ذلك أن هذه الأسباب وحدها هي التي تعيق عملية التنمية الصناعية في الدول النامية عمومًا وفي العراق على وجه الخصوص؟ و اقع الأمر فإنه بجانب هذه العوامل الخارجية، فإن هناك عوامل داخلية إضافية والتي تقف حجر عثرة أمام البلدان النامية، وخصوصا العراق في وجه التنمية الصناعية، وهو ما نتناوله أولًا، ثم نتناول خطة واستر اتيجية تحقيق التنمية الصناعية في العراق ثانيًا على التفصيل الآتي:

1 - معوقات التطور الصناعي في العراق:

لقد كان هناك العديد من العوامل التي أدت لإعاقة التطور الصناعي في العراق، والتي من أهمها، تردي الوضع الأمني في البلاد والذي أثر بشكل مباشر على جميع قطاعات الاقتصاد العراقي وفي القلب منها الصناعة، إذ أدى هذا الوضع الأمني على مدى العقدين الماضيين إلى تردي هذا القطاع الحيوي وتأخره بشكل واضح، وفي ذات الوقت كان يمثل عائقًا كبيرًا أمام المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى ذلك، فقد كان انتشار الفساد الإداري والمالي وبشكل كبير جدًا وفي جميع مؤسسات الدولة ومنها وزارة الصناعة وغياب الرادع القانوني والإجراءات الصارمة لمحاربة المفسدين عاملًا أساسيًا ومعوقًا رئيسيًا لنجاح الصناعة في العراق(24).

كذلك فإن عدم وجود برامج إعادة تأهيل المنشآت الصناعية الكبيرة والمصانع والمعامل التي تعرضت للنهب والتخريب والتي كانت تمثل عماد الصناعة العر اقية، وعدم الاهتمام بمجال البحث العلمي الذي يعد أحد أهم عوامل النهوض بالقطاع الصناعي وتطويره وفق أحدث التطورات التكنولوجية في العالم وعدم وضع التخصيصات الكافية للبحث العلمي ، وعدم احتضان الكفاءات العلمية المتميزة وحمايتها من الإغراءات الخارجية لجذبهم إلى البلدان الأخرى التي تعمل على احتضانهم والاستفادة من خبراتهم، مثلت عوامل أساسية في تردي الوضع الاقتصادي في العراق ككل وليس القطاع الصناعي وحده(25).

أضف إلى ما سبق، ضعف كفاءة الأيدي العاملة ونقص الخبرات الفنية القادرة على تحمل عبء التصنيع، ويرجع هذا صعوبة تكيف الأيدي العاملة مع التطورات التكنولوجية الصناعية، كما أن أغلب المؤسسات التعليمية في الدول المتخلفة لا زالت تعتمد على الأساليب القديمة في التدريس والتعليم(26).

بالإضافة إلى ذلك، فقد أدى عدم الاهتمام بحماية الصناعة الوطنية والمنتجات المحلية من المنافسة مع مثيلاتها المستوردة وفتح أبواب الحدود على مصراعيها أمام الاستيراد العشو ائي لكافة السلع الرديئة في ظل شبه غياب لدور الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وغياب القو انين والتشريعات التي تنظم العملية الاستيرادية في البلاد، وضعف دور الاستثمار في الجانب الصناعي وعدم وجود تخطيط استثماري حقيقي للنهوض بهذا القطاع الحيوي حيث يقتصر الاستثمار على قطاعات معينة كالسكن والخدمات والكهرباء والنفط، دون الاهتمام بالصناعات التحويلية(27).

2 - استراتيجية التنمية الصناعية في العراق:

تبنى العراق استر اتيجية تطوير الصناعات الوطنية في العراق حتى عام 2030، وذلك من أجل النهوض بالو اقع الصناعي المتهالك والمتقادم في العراق، وهذه الاستر اتيجية هدفت إلى تحقيق عدة غايات من أهمها(28):

- تنمية المنظومة الصناعية في العراق وفق استر اتيجية تتكامل مع استر اتيجيات أخرى.
- وضع نظام مؤسسي وتنظيمي يضمن تنفيذ وتحقيق الأهداف والغايات.
- يكون للقطاع الخاص دورًا رئيسيًا.

- تحقيق قدرة تنافسية وتنمية مستدامة إقليميًا ودوليًا.
- العمل ضمن بيئة أعمال محفزة تستند إلى الإبداع والتميز.
- استثمار الموارد المحمية وتكامل حلقات التجهيز والإنتاج والتوزيع.

وقد حددت الاستراتيجية ضمن رؤيتها عددًا من الأهداف الاستراتيجية(29):

- مضاعفة دور وتأثير مستوى القيمة المضافة في القطاع الصناعي لتصل الى 8% سنويا .
- إحداث تحول هيكلي واضح في نمط إيجاد وتطور القيمة المضافة في القطاع الصناعي.
- جعل القطاع الصناعي الوطني فاعلاً في منظومة التجارة الدولية، والعمل على الارتفاع بنسبة التصدير من الإنتاج الصناعي لتصل الى 42% من المنتجات الصناعية.
- إحداث نقلة واضحة في مستوى التوظيف للعمالة المحلية في الصناعة كي تصل نسبة العمالة المحلية في القطاع الصناعي إلى حوالي 50% من القدرة الاجمالية للعمل في الاقتصاد العراقي في عام 2030.
- زيادة نسبة المحتوى المحلي في المنتجات الصناعية العر اقية إلى 50%.

وقد استندت الاستراتيجية إلى عدة عوامل تدعم نجاحها هي(30):

- تعزيز الصناعات التي تقوم على الميزات النسبية التي يملكها العراق كبلد غني بثرو اته الطبيعية.
- الاتجاه نحو المنتجات ذات القيمة المضافة العالية.
- الاتجاه نحو الصناعات ذات المحتوى التقني العالي والصناعات المعرفية.
- تبني نموذج التجمعات الصناعية بأنواعها المختلفة (ومنها التجمعات العنقودية) كتوجه استراتيجي مهم باعتباره شكل من الأشكال المتطورة في الممارسات العالمية الحديثة.
- دعم وتعزيز المؤسسات الصناعية الصغيرة والمتوسطة القائمة حاليا والتي ستنشأ مستقبلا.
- المساهمة القوية في بناء نظام وطني للأبداع والابتكار.
- تطوير بيئة العمل الأنظمة، التشريعات، الإجراءات، والسياسات.
- رفع القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية من المواصفات والمقاييس، الجودة الشاملة، مكافحة الإغراق، وغيره.
- تبني التنمية الصناعية المتوازنة على مستوى الأقاليم والمحافظات.
- تبني ودعم الرو ابط الاقليمية والعالمية.
- تنمية الموارد البشرية اللازمة لقطاع الصناعة.

وقد ركزت الاستراتيجية لتحقيق أهدافها على أربعة محاور هي(31):

- المحور الأول: بناء نواة تجمعات صناعية تنافسية تعتمد على المنشآت الصناعية الكبيرة والمتكاملة مع سلاسل القيمة المحلية العالمية، بالإضافة إلى تشجيع الشراكة الاستراتيجية مع المستثمرين الأجانب المحليين الأكفاء، وتحسين القدرات الإنتاجية وتقوية القيمة المحلية والعالمية.
- المحور الثاني: إيجاد ظروف عمل فعالة ومستقرة تسمح بوجود ونمو المنشآت الخاصة، وتعيير هيكل الصناعة لصالح القطاع الخاص والتخلص التدريجي من العو ائق التي تواجه المنظومة الصناعية بصفة عامة، وتمو القطاع الخاص بصفة خاصة ولاسيما المتعلقة بالنواحي المالية والقانونية.
- المحور الثالث: تحسين البنية التحتية الصناعية والمعرفية، وتحسين البنية التحتية، وبناء القاعدة المعرفية وزيادة كفاءة قوة العمل.
- المحور الر ابع: تبني نظام حوكمة مناسب يدعم تنفيذ المحاور الثلاثة السابقة، بهدف التقليلي التدريجي من الدور المركزي في التخطيط والإدارة في المنظومة الصناعية للوصول على نظام حوكمة يتمتع بالكفاءة ويضم كافة الأطراف المعنية بالصناعة، ويقوم على تشجيع العلاقات البناءة بين تلك الأطراف وتقليل التعارض فيما بينها.

الخاتمـــة

يمكن القول بأن النهوض بالقطاع الصناعي في العراق يستوجب وضع الخطط الصحيحة واستغلال الخبرات الصناعية، ولابد من البدء بالصناعات التي يستطيع العراق تطويرها بما هو متاح من إمكانات، وبأقل الخسائر من أجل زيادة الإنتاج والإنتاجية، وتقليل الاعتماد على الموازنة العامة في تمويل المشروعات الصناعية، ومن خلال دفع الأجور للعاملين في هذا القطاع، وبشكل عام يمكن القول بأن التنمية الصناعية في العراق تحتاج إلى تعزيز الصناعة المحلية وتحقيق الحماية لها من السلع الأجنبية، وذلك برفع رسوم السلع الجمركية على السلع الصناعية المستوردة، كما تقتضي كذلك رفع كفاءة البنية التحتية، والاعتماد على البحث العلمي والاستفادة من التطور التكنولوجي.

وقد انتهينا في هذا البحث لعدد من النتائج والمقترحات نجملها فيما يلي:

أولًا: النتائج:

- أن الصناعة تلعب دورًا هامًا في التنمية الاقتصادية في كل دول العالم، و أنه لا يختلف أح على أهمية الصناعة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية وهو ما ينطلق بطبيعة الحال على العراق، ومن ثم فإن تقدم الدول ينطلق من التطور الصناعي الذي ينعكس على تطور باقي القطاعات الاقتصادية.

- أن العراق يعاني من ضعف جميع العناصر الأساسية للتنمية الاقتصادية ذات التأثير المباشر على الصناعة، والتي من أهمها عدم الاستقرار السياسي والأمني ، الإصلاح الاقتصادي، البنية التحتية، وكفاءة الأيدي العاملة.

- أنه عند استعمال المعايير المعروفة لدراسة و اقع القطاع الصناعي في العراق، سنجد أن القيمة المضافة التي يحققها قطاع الصناعة التحويلية والنمو الصناعي في العراق هي ضعيف للغاية، وهو ما ينعكس على الأوضاع الاقتصادية وطبيعة الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على النفط والدخل الريعي دونما أي خطوط إنتاجية حقيقية أو قيمة إنتاجية مضافة للبلد.

ثانيًا: التوصيات:

- نوصي بأن تكون هناك أولوية في إعادة التأهيل للصناعات العر اقية التي تستطيع الحكومة تبنيها وتشغيلها بأقل التكاليف ومن خلال الخبرات الوطنية.

- نوصي بضرورة تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على الدخول في القطاع الصناعي بقوة بغرض النهوض بهذا القطاع، ويكون ذلك بتقديم الامتيازات والتسهيلات من أجل زيادتها.

- نوصي بمتابعة وتطبيق الاستر اتيجية المقترحة من قبل وزارة الصناعة والمعادن بشأن التنمية الصناعية في العراق حتى عام 2030.

- لابد من العمل عل تسهيل المدخلات الأساسية والتسهيلات للصناعة التحويلية في العراق عن طريق التنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة.

- نوصي بإعادة هيكلة الصناعات الكبيرة في العراق عن طريق تخصيص القروض المالية إلى مختلف المنشآت والمصانع الكبيرة لتشغيل خطوطها الإنتاجية بطاقة عليه وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة.

الهوامش

1. د. سعدية هلال حسن، و اقع القطاع الصناعي في تنمية الاقتصاد العراقي، مصنع نسيج الديو انية، حالة دراسية، حولية المنتدى، العدد 49، كانون الثاني، 2022، ص417.

2. محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي – الماضي والحاضروخيارات المستقبل، الطبعة الر ابعة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، 2010، ص115.

3. يحيى فاروق كريم، عبد الرسول سعد صالح، و اقع القطاع الصناعي في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية، للمدة من 2020-2010، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 56، 2021، ص361.

4. يحيى فاروق كريم، عبد الرسول سعد صالح، المرجع السابق، ص362.

5. الأمم المتحدة ، إحصائيات المجموعة الاقتصادية للإسكوا ، العدد 23 ، نيويورك 2003 ، ص 209.

6. يحيى فاروق كريم، عبد الرسول سعد صالح، مرجع سابق، ص362.

7. باسل عبد الله حسين، ويسري سالم نايف، تحليل العلاقة بين القطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2010 – 2020، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60، 2022، ص452.

8. الاستر اتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030، تقرير رئاسة مجلس الوزراء – هيئة المستشارين، وزارة الصناعة والمعادن العر اقية، تموز، 2013، ص10.

9. ثامر علي خلف، مستقبل التجارة الخارجية في العراق في ضوء نفاذ موارد الطاقة غير المتجددة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، مصر، 2021، ص271.

10. ترجع هذه الزيادة في عام 2016 إلى زيادة نسبة الإنتاج في النفط حيث أنتج العراق نحو 3,3 مليون برميل عام 2016 في حين كان معدل الإنتاج نحو 3 مليون برميل عام 2015، فسجلت نسبة إنتاج النفط الخام نحو 19,2 % عن عام 2015. راجع: التقرير السنوي، البنك المركزي العراقي، 2016.

11. و اقع الثروة المعدنية في العراق و أفاق تطويرها، وزارة الصناعة والمعادن، العراق، 2015، ص7.

12. د. سعدية هلال حسن، مرجع سابق، ص 427.

13. حيث استحوذ القطاع الصناعي على أعلى نسبة مخصصات في الإنفاق الاستثماري عام 2017 بنسبة بلغت نحو 86% من إجمالي إنفاق الموازنة الاستثمارية. راجع: تقرير البنك المركزي العراقي، السنة 2017، ص48.

14.التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي ، 2012، 2013 ، 2014، 2015، 2016، 2017، صفحات مختلفة؛ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات سنوات وصفحات مختلفة.

15. آمنة عبد الكريم هادي جلال، الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1990 – 2020 الو اقع والامكانيات، مجلة الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2023، ص224.

16. محمد يوسف، وأحلام نوري منشد، التكامل الصناعي وأليات التوزيع المكاني، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2019، ص 272.

17. عباس علي التميمي، محمد أزهر السماك، أسس جغر افية الصناعة وتطبيقاتها، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1987، ص445.

18. مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار و ائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005، ص34.

19. أرشد طه عثمان، تقييم كفاءة الأداء لصناعات تحويلية مختارة في إقليم كردستان العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010، ص43.

20. يحيى فاروق كريم وعبد الرسول سعد صالح، و اقع القطاع الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص370.

21. عثمان محمد عواد، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي في العراق للمدة 2017-2003، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 2، العدد 1، 2022، ص 131-111.

22. يحيى فاروق كريم وعبد الرسول سعد صالح، و اقع القطاع الصناعي ودوره في التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص371.

23. د. سعدية هلال حسن، مرجع سابق، ص418، 419.

24. ر ائد سالم الهاشمي، قطاع الصناعة في العراق، مشاكل وحلول – متاح عبر العنوان الإلكتروني: https://alahadnews.net/archives/373352 تاريخ الاطلاع 1/3/2024.

25. د. سعدية هلال حسن، مرجع سابق، ص419.

26. عبد الرحيم هاشمي، ومنتصر نعيم عبيد، الصناعة التحويلية في العراق بين الو اقع والطموح، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد6، العدد4، كانون الأول 2023، ص489 وما بعدها.

27. عبد الرحيم هاشمي، ومنتصر نعيم عبيد، المرجع السابق، ص489 وما بعدها.

28. ناجي ساري فارس، و اقع و آفاق القطاع الصناعي في العراق، مرجع سابق، ص 126.

29. الاستر اتيجية الصناعية للعراق حتى عام 2030 وآليات التنفيذ، إعداد فريق العمل المشترك بين القطاع الصناعي العام والمختلط والخاص والجهات الأخرى ذات العلاقة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – يونيدو، إشراف: وزارة الصناعة والمعادن، ، 2012، ص 12.

30. المرجع السابق، ص 12.

31. ناجي ساري فارس، و اقع و آفاق القطاع الصناعي في العراق، مرجع سابق، ص128، 129.

المصادر

أولًا: الكتب والبحوث:

1 - أرشد طه عثمان، تقييم كفاءة الأداء لصناعات تحويلية مختارة في إقليم كردستان العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2010.

2 - آمنة عبد الكريم هادي جلال، الصناعات التحويلية في العراق للمدة 1990 – 2020 الو اقع والامكانيات، مجلة الآداب، جامعة بغداد، كلية الآداب، 2023.

3 - باسل عبد الله حسين، ويسري سالم نايف، تحليل العلاقة بين القطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 2010 – 2020، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 60، 2022.

4 - ثامر علي خلف، مستقبل التجارة الخارجية في العراق في ضوء نفاذ موارد الطاقة غير المتجددة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة بنها، مصر، 2021.

5 - رائد سالم الهاشمي، قطاع الصناعة في العراق، مشاكل وحلول – متاح عبر العنوان الإلكتروني: https://alahadnews.net/archives/373352 تاريخ الاطلاع 1/3/2024.

6 - سعدية هلال حسن، و اقع القطاع الصناعي في تنمية الاقتصاد العراقي، مصنع نسيج الديو انية، حالة دراسية، حولية المنتدى، العدد 49، كانون الثاني، 2022.

7 - عباس علي التميمي، محمد أزهر السماك، أسس جغر افية الصناعة وتطبيقاتها، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1987.

8 - عبد الرحيم هاشمي، ومنتصر نعيم عبيد، الصناعة التحويلية في العراق بين الو اقع والطموح، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد6، العدد4، كانون الأول 2023.

9 - عثمان محمد عواد، تحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي والقطاع الصناعي في العراق للمدة 2017-2003، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد 2، العدد 1، 2022.

10 - محمد علي زيني، الاقتصاد العراقي – الماضي والحاضر وخيارات المستقبل، الطبعة الر ابعة، دار الملاك للفنون والآداب والنشر، بغداد، 2010.

11 - محمد يوسف، وأحلام نوري منشد، التكامل الصناعي وأليات التوزيع المكاني، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2019.

12 - مدحت القريشي، الاقتصاد الصناعي، دار و ائل للنشر، الطبعة الثانية، عمان، 2005.

13 - يحيى فاروق كريم، عبد الرسول سعد صالح، و اقع القطاع الصناعي في العراق ودوره في التنمية الاقتصادية، للمدة من 2020-2010، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17، العدد 56، 2021.

ثانيًا: التقارير:

1 - الاستر اتيجية الصناعية في العراق حتى عام 2030، تقرير رئاسة مجلس الوزراء – هيئة المستشارين، وزارة الصناعة والمعادن العر اقية، تموز، 2013.

2 - الاستر اتيجية الصناعية للعراق حتى عام 2030 وآليات التنفيذ، إعداد فريق العمل المشترك بين القطاع الصناعي العام والمختلط والخاص والجهات الأخرى ذات العلاقة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية – يونيدو، إشراف: وزارة الصناعة والمعادن، ، 2012، ص 12.

3 - الأمم المتحدة، إحصائيات المجموعة الاقتصادية للإسكوا ، العدد 23 ، نيويورك 2003.

4 - و اقع الثروة المعدنية في العراق و أفاق تطويرها، وزارة الصناعة والمعادن، العراق، 2015.

5 - التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي العراقي ، 2012، 2013 ، 2014، 2015، 2016، 2017، صفحات مختلفة؛ وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات سنوات وصفحات مختلفة.